«برقان» يحقق 31,2 مليون دينار أرباحاً صافية للنصف الأول بنمو 23٪ و13٪ نسبة النمو في الإيرادات التشغيلية للربع الثاني

ماجد العجيل

أعلنت مجموعة بنك برقان عن النتائج المالية للنصف الأول، حيث ارتفع صافي الأرباح بواقع 23٪ لتصل إلى 31,2 مليون دينار وذلك للفترة المنتهية في 30 يونيو 2012، مقارنة بـ 25,3 مليون دينار عن الفترة نفسها من العام الماضي. وقد سجلت ربحية السهم 21,1 فلسا مقارنة بـ 16,7 فلسا في العام 2011. هذا وقد تم تجنيب مخصصات بقيمة 15,5 مليون دينار خلال النصف الأول من العام.

وتستمر المجموعة بتحقيق نمو مستمر من خلال النتائج ربع السنوية. فبالمقارنة بالفترة نفسها من العام 2011، ارتفعت الإيرادات التشغيلية في الربع الثاني في 2012 مسجلة نموا بنسبة 13٪ لتصل إلى 48,1 مليون دينار.

وبمقارنة نسب النمو في الربع الثاني من النصف الأول من العام الحالي، ارتفعت ودائع العملاء إلى 3,164 مليون دينار بنسبة نمو سنوي بلغت 16٪ أما القروض والسلفيات فقد حققت نسبة نمو سنوي بلغت 31٪ لتصل إلى 2,592 مليون دينار وانخفضت نسبة القروض غير المنتظمة (صافي الضمانات) إلى 2,8٪.

وتشمل البيانات المالية نتائج عمليات المجموعة في الكويت، بالإضافة إلى حصتها من عمليات البنوك التابعة، التي تشمل البنك الأردني الكويتي، بنك الخليج الجزائر، مصرف بغداد وبنك تونس العالمي حيث يملك بنك برقان الحصة الكبرى فيها.

وفي هذا الصدد، صرح رئيس مجلس إدارة بنك برقان ماجد العجيل: «نحن سعداء بالنتائج التي حققناها في النصف الأول من العام 2012، فإن جميع المؤشرات المالية الرئيسية تشير إلى الاتجاه الصحيح وأداؤنا الإيجابي والثابت في الكويت وفي جميع الأسواق التي نتواجد بها يقوم على التطبيق الممتاز للخطة الإستراتيجية التي بدورها أثبتت قدرتها على النمو في ظل مختلف الظروف الاقتصادية الصعبة. هذا ولاتزال البنوك التابعة للمجموعة تسجل أرباحا قوية ونامية».

وختم العجيل: «بالنيابة عن مجلس الإدارة، أغتنم هذه الفرصة لشكر بنك الكويت المركزي وعملائنا ومساهمينا على ثقتهم المتواصلة بإمكانياتنا وقدراتنا، وأشكر فريق الإدارة التنفيذية على ريادتهم وحسن تطبيقهم الممتاز للخطة الإستراتيجية العامة للبنك وأشكر موظفينا على دعمهم وتفانيهم المستمر».

تقرير البورصة اليومي

عمليات البيع تواصل ضغوطها على مؤشرات السوق وتقليص الخسائر قبل الإقفال

عزوف المتداولين مستمر (قاسم باشا)

شهدت جلسة تعاملات أمس في سوق الكويت للأوراق المالية تراجعا محدودا على مستوى جميع المؤشرات جراء استمرار عمليات البيع التي شملت العديد من الأسهم في أغلب القطاعات.

وسجل المؤشر السعري تراجعا محدودا ليظل متماسكا فوق مستوى 5732 نقطة بعد سلسلة من التراجعات التي فقد فيها المؤشر مستويات دعم كثيرة، أما المؤشر الوزني فتراجع بشكل محدود وأنهى تعاملات أمس عند مستوى 393 نقطة، فيما تراجع المؤشر الجديد كويت 15 بشكل طفيف ليظل دون مستوى 947 نقطة.

وبدأت الجلسة على ارتفاع محدود لكنه لم يستمر كثيرا بسبب عودة عمليات البيع بشكل سريع، وكانت هذه العمليات أكثر تركيزا على الأسهم الرخيصة في أكثر من قطاع وخاصة أسهم أبيار والمنازل وأدنك والمدينة ورمال وهي من الأسهم التي شهدت تحسنا سعريا في جلسة أول من أمس، وكان لتراجع سهم المدينة دورا في تراجع الأسهم المرتبطة به مثل هيتس والسلام واكتتاب، ولكن نظرا لضعف كميات التداول كانت تراجعات المؤشرات محدودة.

ولوحظ خلال النصف الأول من الجلسة هدوء كبير على أداء القطاع البنكي، أما في النصف الثاني من الجلسة فكان النشاط ملحوظا في القطاع وهو ما أدى إلى زيادة القيمة الإجمالية التي كانت متدنية في النصف الأول من الجلسة.

وقبل الإقفال استطاعت مؤشرات السوق ان تقلص من خسائرها بشكل لافت وخاصة المؤشر السعري الذي قلص خسائره من قرابة 14 نقطة الى أقل من نقطة واحدة، كما قلص المؤشر الجديد كويت 15 من خسائره التي بلغت خلال التعاملات 2,7 نقطة إلى أقل من نصف نقطة على وقع تحسن نسبي شهده اداء قطاع البنوك قبل الإقفال وخاصة أسهم بيتك والدولي وبرقان، كما شهد سهم الوطني نشاطا ملحوظا ولكنه أقفل عند مستوى اغلاقه السابق ليظل دون مستوى الدينار.

وارتفعت قيمة التداول في جلسة أمس بشكل محدود جراء زيادة كميات التداول على عدد من الأسهم المرتفعة سعريا، فيما تراجع سهم زين بمقدار 10 فلوس رغم إفصاح الشركة عن نتائج النصف الأول من العام الحالي والتي شهدت نسبة نمو 1٪، غير ان المتعاملين لم يتفاعلوا مع هذه النتائج وتراجعت قيمة السهم.

وواصل سهم رمال تداولاته القوية واستحواذه على أكثر من 26٪ من حجم السيولة المتدفقة للسوق أمس، وغلب على اداء السهم الاستقرار بعد ان كان متراجعا خلال التعاملات نتيجة عمليات دخول للشراء قبل الإقفال.

وتراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 0,91 نقطة ليستقر عند مستوى 5732,08 نقطة بتراجع نسبته 0,02٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,26 نقطة بانخفاض نسبته 0,07٪ ليصل إلى مستوى 393,75 نقطة، فيما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 0,33 نقطة ليغلق عند مستوى 947,29 نقطة بانخفاض نسبته 0,03٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 94,3 مليون سهم نفذت من خلال 1975 صفقة قيمتها 13,9 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق ارتفاعا في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 17,7٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 2,4٪، وارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 0,72٪.

واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة بواقع 8,1 ملايين دينار بنسبة تشكل 58,8٪ من الإجمالي، تصدرها سهم رمال من خلال 3,7 ملايين دينار تمثل 26,6٪ من إجمالي القيمة، كما استحوذت 5 شركات على 46,6٪ من إجمالي الكميات المتداولة تصدرها سهم المنتجعات من خلال 12,4 مليون سهم تشكل 13,1٪ من إجمالي التداولات.

وسجلت مؤشرات 6 قطاعات ارتفاعات متفاوتة في جلسة أمس وهي النفط والغاز، والصناعية، والبنوك، والتأمين، والعقار، والتكنولوجيا، وتراجع مؤشرات 6 قطاعات هي المواد الأساسية، والسلع الاستهلاكية، والرعاية الصحية، والخدمات الاستهلاكية، والاتصالات، والخدمات المالية، ولم تتداول أسهم قطاعي المنافع، والأدوات المالية.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

0.91
نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,02٪، وتراجع المؤشر الوزني بمقدار 0,26 نقطة بنسبة تراجع 0,07٪ وانخفاض مؤشر كويت 15 بمقدار 0,33 نقطة بنسبة تراجع 0,03٪.

94.3
مليون سهم تم تداولها بقيمة 13,9 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهمها على 58,8٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم رمال على 26,6٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

10,4 ملايين دينار أرباح «الصناعات» في النصف الأول

سجلت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة أرباحا بنحو 10,4 ملايين دينار خلال النصف الأول من العام اي ما يعادل 8 فلوس للسهم الواحد مقارنة بنحو 8,7 ملايين دينار أي ما يعادل 7 فلوس للسهم لذات الفترة من العام الماضي. وأفادت «الصناعات» على موقع البورصة أنها سجلت أرباحا بنحو 1,06 مليون دينار خلال الربع الثاني اي ما يعادل فلسا واحدا للسهم الواحد مقارنة بتحقيقها لأرباح بنحو 6,7 ملايين دينار في ذات الفترة من العام الماضي اي ما يعادل 5 فلوس للسهم الواحد.

8,1 ملايين دينار خسائر «الصفوة» للربع الثاني بسبب بيع أسهم «الشعيبة الصناعية»

أفادت مجموعة الصفوة القابضة بأنه بناء على الاجتماع الذي تم مع مدققي الحسابات الخارجيين للشركة تبين أنه سوف يتم تسجيل خسائر بمبلغ وقدره 8,1 ملايين دينار خلال الربع الثاني من عام 2012، وذلك نتيجة لبيع أسهم شركة الشعيبة الصناعية التي تمت من قبل إحدى الشركات الاستثمارية بشكل منفرد وبدون موافقة أو تبليغ الشركة أو اتخاذ أي إجراءات قانونية بهذا الخصوص. وأشارت إلى انه بناء على اللائحة التنفيذية لقانون رقم 7 لسنة 2010 وبموجب تعليمات هيئة أسواق المال (تعليمات بشان الإفصاح عن المعلومات الجوهرية) انه تم عمل عدة قضايا بخصوص هذا الموضوع لحفظ حقوق المساهمين.

235 ألف دينار خسارة «الثمار» في الربع الثاني

تكبدت شركة الثمار الدولية القابضة خسارة تقدر بنحو 235,9 ألف دينار أي ما يعادل 0,23 فلس خسارة للسهم وذلك خلال الربع الثاني من 2012 مقارنة بتسجيلها لخسارة بنحو 39,6 ألف دينار في ذات الفترة من 2011.

25 مليار دولار تجارة إيران مع الإمارات

قال السفير الإيراني في أبوظبي محمد رضا فياض إن قيمة الصفقات التجارية بين إيران والإمارات ناهزت العام الماضي 25 مليار دولار في 2011، مضيفا أنه مرتاح للمستوى الذي وصلت اليه التبادلات بين البلدين.

وأضاف فياض أن بعض البلدان «قد تكون قلقة على روابط الالفة التي تجمع بين طهران ودبي»، مشددا على أهمية إعطاء الأولوية لمصلحة الإمارات وإيران. وكان وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري قد قال في أوائل يونيو الماضي إن العقوبات المالية الدولية المفروضة على إيران أضرت بتجارة الاخيرة مع الإمارات، مشيرا الى أن بلاده كانت دائما تتاجر مع إيران فيما يخص المواد الاستهلاكية، وينبغي ألا تتوقف هذه المبادلات، إلا أنه أضاف «اذا أردنا تصدير 20 طنا من الأرز فإن النظام المالي العالمي لا يسمح بذلك».

وقد جعلت العقوبات البنكية ـ التي قادت الولايات المتحدة فرضها على إيران ـ من المخاطرة ان تقدم بنوك عبر العالم بما فيها الموجودة بالإمارات على إجراء معاملات مع إيران، وهو ما وضع عراقيل كبيرة أمام طهران لتمويل تجارتها الخارجية.

وتعد دبي مركزا تجاريا رئيسيا مع إيران، حيث قدرت عمليات إعادة تصدير البضائع بين الجانبين بنحو 31,9 مليار درهم إماراتي (8,7 مليارات دولار) خلال الاشهر التسعة الاولى من 2011، حسب بيانات سلطة الجمارك في الإمارات. ويقول صندوق النقد الدولي ان العقوبات الدولية على طهران قد تكلف الإمارات خسارة تعادل ما قيمته 0,7٪ من الناتج المحلي الاجمالي إذا توقفت المبادلات التجارية بين

«بيتك»: جمع المناعي بين عضويته في مجلس إدارة «بيتك» و«حياة للاستثمار» قانوني

أفاد بيت التمويل الكويتي في بيان صادر عن البورصة بأنه يحق قانونيا لنبيل المناعي الجمع بين عضويته في مجلس إدارة «بيتك» و«حياة للاستثمار» وذلك طبقا لدراسة قانونية صادرة عن بنك الكويت المركزي التي تؤكد صحة موقف «بيتك» القانوني في الدعوى المرفوعة في هذا الشأن ويدعم مركزه القانوني والمالي.

استخدام الهواتف في عمليات الشراء يسهم في مبيعات المتاجر بنحو 159 مليار دولار

بيروت ـ يو.بي.آي: أظهرت دراسة جديدة أن استخدام الهواتف الذكية في عمليات الشراء يساهم حاليا بنسبة 5,1٪ سنويا من مبيعات متاجر التجزئة، أي ما يعادل 159 مليار دولار من المبيعات المتوقعة في العام 2012. وتوقعت الدراسة التي أعدتها «ديلويت» البريطانية التي تقدم خدمات اقتصادية الى عملاء من القطاعين العام والخاص ووزعها مكتبها في بيروت أن يحقق استخدام الهواتف المحمولة في التسوق وفقا لنسبة استخدامها من قبل المستهلكين نموا بنسبة 19٪ من مجموع مبيعات المتاجر بحلول العام 2016 لتحقق 689 مليار دولار في المبيعات المتأثرة بالهواتف المحمولة.

وقال سانتينو ساغوتو الشريك المسؤول عن قطاع الاتصالات والاعلام والتكنولوجيا في «ديلويت» الشرق الأوسط ان «تأثير الهواتف المحمولة على مبيعات متاجر التجزئة قد تخطى الوتيرة التي يشتري بها المستهلكون عبر أجهزتهم اليوم». وترجح دراسة «ديلويت» أن تنتقل نسبة 14٪ من المتسوقين عبر هواتفهم الذكية الى عملية شراء مباشرة في المتجر مقارنة مع غير مستخدمي الهواتف الذكية «مما يعني أن الهاتف المحمول يشكل وسيلة مهمة للبائعين بالجملة لتشجيع مبيعات في المتاجر وتعزيز العلاقة بين بائع الجملة والمستهلك وزيادة الالتزام والولاء بينهما».

أما في منطقة الشرق الأوسط وفي حين يبقى الاعتماد على التجارة الالكترونية منخفضا فقد عرفت المبيعات عبر الانترنت ارتفاعا سريعا في السنتين الأخيرتين، ومن المتوقع أن تواصل ارتفاعها هذا نظرا لديموغرافيات المنطقة.

«فيتش» تؤكد نظرة مستقبلية مستقرة لـ «التجاري»

أفاد البنك التجاري الكويتي بأن وكالة التصنيف الائتماني «فيتش» أكدت تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى البعيد في البنك التجاري الكويتي عند (ايه بلس) مع نظرة مستقبلية مستقره، بينما أكدت الوكالة تصنيف القدرة على النجاح «في آر» عند (مينس بي بي).

التجاري
Al-Tijari

العدواني: «أوريجينال» تحوز وكالة «دايجين كونوب» للبناء الجاهز

أعلن المدير العام في مجموعة اوريجينال العالمية العقارية فواز العدواني أن الشركة حازت وكالة حصرية لشركة دايجين كونوب الكورية الجنوبية العالمية في الكويت وبموجب هذه الوكالة ستقدم «اوريجينال» لعملائها في السوق المحلي جميع خدمات البناء الجاهز «مسبق الصنع» بتقنية عالمية وتكنولوجيا سيتم استخدامها لأول مرة، مشيرا إلى أن البناء الجاهز تطور وبات يحل محل الانشاءات العادية ليلبي احتياجات جميع العملاء في عدد كبير من المشاريع العالمية لكنه في الوقت نفسه يحتاج إلى ترسيخ اقدامه في القطاع العقاري الكويتي وهو ما تسعى اليه «اوريجينال» بالتعاون مع دايجين كونوب الكورية الجنوبية العالمية للمساهمة في نمو سوق العقار المحلي من خلال طرح مجموعة من المشاريع والمنتجات المتنوعة بأسعار تنافسية والتي تلبي احتياجات كل قطاعات المجتمع مع دراسة وتحليل واستثمار وإدارة المشروعات وتحقيق نقلة نوعية في مستوى الخدمات العقارية.

وأوضح العدواني في تصريح صحافي أن شركة دايجين كونوب تأسست عام 1983 كأول شركة للانشاءات والبناء الجاهز في كوريا الجنوبية ثم توسعت اعمالها لتصبح من أهم الشركات المتخصصة في البناء الجاهز في العالم حيث قامت الشركة بتقديم خدماتها لحزمة من الشركات العالمية أبرزها: «هيونداي للصناعات الثقيلة» و«سامسونج» و«دايوو» و«داليم» وغيرها من الشركات الكبري، مبينا ان ارتفاع الطلب على الانشاءات الجاهزة يرجع إلى أن الهياكل مسبقة الصنع اقتصادية وتوفر الكثير من تكلفة البناء قياسا على الانشاءات العادية كما أن فترة بناء الانشاءات الجاهزة مسبقة الصنعة قصيرة وتوفر خيارات أوسع للعملاء من حيث الامان والراحة والالوان المفضلة مع الحفاظ على سلامة البيئة متوقعا ان تحظى منتجات وخدمات دايجين كونوب باقبال قياسي من العملاء في السوق الكويتي.

وأشار العدواني إلى أن الشركة تباشر حاليا تنفيذ استراتيجيتها المتمثلة في التوسع في اسواق جديدة بالتزامن مع تكريس حضور الشركة في السوق المحلي واطلاق خدمات ومشاريع جديدة مع التركيز على السوق العقاري المحلي بوصفه سوقا يحقق عوائد جيدة قياسا على القنوات الاستثمارية الاخرى عالية التقلب وشديدة المخاطر مشددا على ان التحوط من الانكشاف على المخاطر بات شديد الاهمية في ظل مناخ الاقتصاد العالمي غير المواتي والانكماش الملحوظ للاقتصاد العالمي فضلا عن استمرار التداعيات السلبية للازمة المالية العالمية والاضطرابات الجيوسياسية بالمنطقة مؤكدا أن «اوريجينال» تواصل تسويق مشاريعها الجارية وتركز على انشطتها التشغيلية لتطوير ادائها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية في الكويت والمنطقة، لتوفير تدفقات مالية مستقرة خصوصا أن الشركة تعتمد بشكل رئيسي على تدفقاتها النقدية لمواجهة استحقاقات تمويل توسعاته.

فواز العدواني